آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي:
لخدمة السكان الفلسطينيين، وهي متاحة أمام جميع الجهات المانحة

دليل إرشادي إلى الجهات المانحة التي ترغب في المساهمة عبر آلية بيغاس نحو الإنعاش المبكر وإعادة بناء غزة

القدس، ٢ آذار ٢٠٠٩

للاتصال

في القدس:

ممثل المفوضية الأوروبية
كريستيان بيرغير +٩٧٢ ٢ ٥٤١ ٥٨٠٠
Christian.berger@ec.europa.eu

رئيس قسم العمليات
روي ديكينسون +٩٧٢ ٢ ٥٤١ ٥٨١٣
Roy.dickinson@ec.europa.eu

برامج الدعم المالي المباشر
إليزابيث روسيت +٩٧٢ ٢ ٥٤١ ٥٨٤٥
Elisabeth.rousset@ec.europa.eu

برامج الاستثمار العام
ريجيس ميريتان +٩٧٢ ٢ ٥٤١ ٥٨٣٥
Regis.meritan@ec.europa.eu

برامج القطاع الخاص
مارك غالاهير +٩٧٢ ٢ ٥٤١ ٥٨١٥
Mark.gallagher@ec.europa.eu

الإعلام والمعلومات
أليكس دي موني +٩٧٢ ٢ ٥٤١ ٥٨٥٩
Alix.de-Mauny@ec.europa.eu

في بروكسيل

مسؤول وحدة: منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط
هانز ديونهاور +٣٢ ٢ ٢٩٩ ٠٧ ٢١
Johannes.duynhouwer@ec.europa.eu

مسؤول المساعدات / التعاون الدولية
مايكل دوشرتي +٣٢ ٢ ٢٩٥ ٧٨ ٥١
Michael.docherty@ec.europa.eu

مسؤول المساعدات / التعاون الدولية
فيرجينيا فيلر اريباس +٣٢ ٢ ٢٩٨ ٧٧ ٦٠
Virginia.villar-arribas@ec.europa.eu

السكرتارية
مانكا تورك +٣٢ ٢ ٢٩٦ ٦٣ ٤٧
Manca.turk@ec.europa.eu

قامت آلية بيغاس وسابقتها (الآلية الدولية المؤقتة) بتسيير الدعم إلى الشعب الفلسطيني من الجهات والدول التالية: الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، ايطاليا، اسبانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، اسبانيا، هولندا، بلجيكا، السويد، فنلندا، ايرلندا، الدنمارك، لوكسمبورغ، اليونان، هنغاريا، سلوفينيا، مالطا، كندا، النرويج.

الاتحاد الأوروبي
مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية
ص.ب. ٢٢٢٠٧، جبل الزيتون
القدس
http://www.delwbg.ec.europa.eu

مداخلة

كتب صديقي كريس باتن، والذي كان يشغل منصبي هذا من قبلي، معبرا عن يأسه تجاه الأحداث المأساوية التي حصلت في كانون الأول ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩ متسائلا: «ألا زال هناك من يستطيع أن يضيء شمعة في الظلام».

إن الشعب في غزة لا يستحق أن يعيش – مجازيا وواقعيا – في الظلام. إن بني البشر هم أساسا أناس مثلي ومثلك، ولا يستحقون الحصار والسجن الحقيقي والنفسي الذي يعيشون فيه والذي جاء نتيجة لأبشع صور الكراهية والتطرف والنزاع. إن الشعب، وخاصة الأطفال، في غزة يستحقون نور العقلانية ونور الأمل؛ إنهم يستحقون التحرر من الخوف والتحرر من الحرمان والتحرر من الكراهية.

وفيما نفكر مليا كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يستجيب لتلك المأساة المظلمة، اعتقد انه يتوجب علينا أن نبقي ثلاثة أمور نصب أعيننا.

أولا، يتوجب على نور العقل أن يشع على كافة الجهود للوصول إلى وحدة فلسطينية. إن اتساع الفجوة وانفصال شعب غزة عن الشعب في الضفة الغربية والانقسامات السياسية داخل المجتمع الفلسطيني تضفي بظلالها الشاحبة على محاولات السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي لتحسين نوعية الحياة للفلسطينيين. وستجلب جهودنا أيضا منافع محدودة إذا لم يتم تحقيق الوحدة الفلسطينية التي تسعى إلى السلام.

ثانيا، يتوجب على نور الأمل أن يضيء الطريق المؤدي إلى السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وإذا ما تخيلنا بكل شغف أنه بالإمكان تحقيق الإنعاش والتنمية والازدهار والعدالة المستدامة في ظل احتلال ونزاع مستمر، سنكون بكل بساطة قد ارتكبنا أخطاء الماضي مرة أخرى.

ثالثا، يجب أن لا ندع النور الذي يشع اليوم ويركز على مشاكل غزة أن يغطي على المشاكل التي تحدث في الضفة الغربية. إن الأولوية التي نوليها اليوم إلى مساعدة الشعب في غزة يجب أن لا تهدد الانجازات الحقيقية للسلطة الفلسطينية بالشراكة مع المجتمع الدولي خلال الأشهر الثمان عشر الماضية من حيث توفير الأمن وازدهار أفضل ونوعية حياة أفضل للفلسطينيين في الضفة الغربية.

عندما زرت الأراضي الفلسطينية المحتلة في تشرين الثاني ٢٠٠٧، كنت قد قطعت الوعد التالي: «إن المفوضية الأوروبية لن تخذل شعب غزة». وقد حافظت المفوضية الأوروبية على وعدها، ولعبت آلية بيغاس التي أسست عام ٢٠٠٨ لتوفير الدعم إلى الشعب الفلسطيني بالشراكة مع السلطة الفلسطينية دورا مركزيا لتحقيق ذلك الوعد.

ومن خلال اعتمادنا على التقييم السريع للاحتياجات نحو الإنعاش المبكر التابع للسلطة الفلسطينية، تقترح المفوضية الأوروبية الآن أن تضع آلية بيغاس لخدمة الشعب الفلسطيني وخدمة الجهات المانحة من خلال أساليب جديدة من أجل مواجهة التحديات الجديدة التي نواجهها. تمثل بيغاس شراكة متميزة ونادرة بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. أود أن تتطور هذه الشراكة لتضم كافة الدول والمؤسسات التي تتشارك في هدف السلام والحرية والأمن والعدالة لكافة أفراد الشعب الفلسطيني.

وبهذه الطريقة لربما نستطيع إبقاء شعلة الأمل مضيئة.

بينيتا فيريرو–فالدنير، المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبي.

قائمة بالمحتويات

١	تعريف ماهية آلية بيغاس	١
٢	تعزيز برامج بيغاس القائمة لدعم شعب غزة	٣
٣	برامج بيغاس الجديدة المصممة لتوفير إغاثة فورية إلى شعب غزة	٧
٤	برامج بيغاس الجديدة المصممة لتغطية الفترة بين الإغاثة والفورية والإنعاش وإعادة البناء	٩
٥	برامج بيغاس الجديدة المصممة للاستثمار العام وإعادة البناء	١١

ملاحق (أنظر الملف المنفصل)

١ ملخص للاحتياجات
أ– دعم الخدمات العامة الأساسية
ب– العائلات الفلسطينية المعوزة
ج– موظفو الخدمة المدنية والمتقاعدين
د– دفعات إلى فواتير الكهرباء
ه– التحويلات الطبية
و– الرعاية والاهتمام بالأطفال
ز– بيغاس من أجل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم
ح– بيغاس من أجل الإنعاش الاقتصادي وخلق فرص العمل
ط– بيغاس من أجل الاستثمار العام وإعادة البناء

٢ الإطار القانوني والتعاقدي
٣ أنظمة الدفع أو الصرف
٤ أنظمة الرقابة والتدقيق المالي
٥ أنظمة إعداد التقارير وتكنولوجيا المعلومات
٦ نموذج موحد لمذكرة تفاهم

١- تعريف ماهية آلية بيغاس

تعتبر بيغاس آلية الاتحاد الأوروبي لدعم الشعب الفلسطيني عبر تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية التابعة للسلطة الفلسطينية، وهي تتضمن:

١- عملية تزويد مباشرة للدعم المالي الهادف والمراقب بشكل جيد إلى السكان الفلسطينيين، إما عبر حساب الخزينة الموحد التابع للسلطة الفلسطينية أو عبر دفعات مباشرة إلى الشركات والأفراد المعنيين والمؤهلين بكل شفافية بالتعاون والاتفاق مع السلطة الفلسطينية؛

٢- مساعدة السلطة الفلسطينية في تنفيذ مشاريع متوسطة إلى كبيرة الحجم كما نصت عليه خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، بالإضافة إلى توفير مساعدات فنية مهمة ورقابة واضحة لعمليات التعاقد والصرف.

إن آلية بيغاس متاحة أمام كافة الجهات المانحة، بما يتضمن الجهات من خارج الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية.

إن الجهات المانحة التي تساهم عبر بيغاس تكون مساهمة في تخفيض كبير في تكاليف التعاملات بالنسبة للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى المساهمة في تعزيز الملكية والشفافية والفعالية بما يتماشى مع تعهدات والتزامات إعلان باريس.

١-١ خلفية

في شهر شباط من عام ٢٠٠٨، وكاستجابة لمؤتمر باريس للمانحين وخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية ٢٠٠٨-٢٠١٠، أطلقت المفوض الأوروبي فيريرو-فالدنير آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي التي بنيت على الخبرة التي تراكمت جراء التعامل مع الآلية الدولية المؤقتة وتوفر آلية بيغاس أداة للمفوضية الأوروبية والجهات المانحة المشاركة لتسيير المساعدات المالية مباشرة باتجاه دعم تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. واستمرت في تنفيذ برامج الآلية الدولية المؤقتة لصرف مخصصات ورواتب موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين، وتوفير الوقود إلى محطة غزة ودفع المخصصات الاجتماعية إلى العائلات الفلسطينية المعوزة، ودفع الديون المتراكمة على السلطة الفلسطينية إلى القطاع الخاص. بالإضافة لهذه البرامج، وفرت آلية بيغاس أداة لإعادة إطلاق برنامج شامل للمساعدات التنموية، بما يغطي القطاعات الأربعة المنصوص عليها في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية.

ومنذ الأول من شباط ٢٠٠٨، صرفت آلية بيغاس (بتاريخ ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٩) مبلغ ٤٠٩,٢ مليون يورو كدعم مالي مباشر. وقد استطاعت أيضا تجميع مبلغ يزيد عن ١٣١ مليون يورو كتمويل من ١٤ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد صرف نسبة ٧٨٪ من هذا المبلغ في نفس العام. وبذلك استطاعت توفير إجمالي التزامات تمويل بقيمة تزيد عن ٥٥١ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي وجهات مانحة أخرى.

ويستفيد السكان في غزة والضفة الغربية من كافة برامج بيغاس.

تعمل بيغاس بتنسيق وتعاون وثيق مع آليات توزيع المساعدات الأخرى (الأونروا، التحويلات إلى حساب الخزينة الموحد التابع للسلطة الفلسطينية، مساهمات إلى صندوق ائتمان البنك الدولي). فهي توفر إلى الجهات المانحة التي ترغب بتوجيه مساعداتها إلى السلطة الفلسطينية مستوى عال من الشفافية والرقابة الخارجية وإعداد التقارير عنها.

تصف هذه الورقة الطريقة التي من خلالها يستخدم الاتحاد الأوروبي آلية بيغاس لتوفير الدعم إلى السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلى الأساليب التي من خلالها يتم استخدام آلية بيغاس لتوفير الدعم الحيوي بشكل فوري وخلال فترة الإنعاش المبكر، بالإضافة إلى تحفيز الاقتصاد وتخفيف الاعتماد على المساعدات. وتذكر الورقة أيضا بشكل نقاط الطرق التي يمكن من خلالها استخدام آلية بيغاس للمساعدة في إعادة بناء غزة عبر الاستثمار في البنية التحتية والمعدات.

بالإضافة إلى وصف البرامج التي سيتم تنفيذها، ستوضح الورقة أنظمة الدفع أو الصرف والرقابة والتدقيق المالي الذي سيضمن الشفافية والمصداقية والثبات التي تعتبر أمور ضرورية للسلطة الفلسطينية والجهات المانحة.

٢- تعزيز برامج بيغاس القائمة لدعم شعب غزة

ينوي الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية تركيز آلية بيغاس في اللحظات الأولى على النشاطات التي سيكون لها أثر مباشر وفوري على معيشة السكان في غزة وعلى قدرات السلطة الفلسطينية في الاستمرار بتوفير الخدمات الأساسية العامة إلى السكان هناك. ولذلك، سيعملان في البداية على تعزيز وتوسيع برامج بيغاس القائمة في إطار خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية في سبيل التعامل مع الاحتياجات الأكثر إلحاحا.

٢-١ بيغاس من أجل الدعم المالي المباشر

٢-١-١ دعم الخدمات العامة الأساسية

تعمل آلية بيغاس كل شهر على ضمان توفير وتلبية حوالي ٣٠٪ من إجمالي احتياجات الكهرباء في قطاع غزة عبر توفير الديزل الصناعي إلى محطة غزة للطاقة. فمن خلال جذب التمويل من ألمانيا وبلجيكا وايرلندا والاتحاد الأوروبي، وفرت آلية بيغاس ما معدله ٨ ملايين لتر من الوقود كل شهر خلال الأشهر الاثني عشر الماضية حيث استفاد سكان غزة من ذلك وقد كلف ذلك حوالي ٩٧ مليون يورو.

فمن خلال آلية بيغاس، نلتزم بضمان توفير إمدادات مستمرة للوقود لتوليد الكهرباء للشعب في غزة خلال عام ٢٠٠٩ وبداية عام ٢٠١٠. نرحب بجميع الجهات المانحة للمشاركة في البرنامج في العام ٢٠٠٩ (تقديرات تمويل الاحتياجات مذكور في ملحق ١–أ).

٢-١-٢ العائلات الفلسطينية المعوزة

تقوم آلية بيغاس كل ثلاثة أشهر من خلال تعاون كامل مع وزارة الشؤون الاجتماعية بصرف دفعات بقيمة ٢٠٠ يورو إلى العائلات الفلسطينية الأشد فقرا وعوزا، منها ٢٤,٠٠٠ (ما يزيد عن ٥٠٪ من المجموع ويمثلون أكثر من ١٥٠,٠٠٠ شخص) من سكان غزة. وفي العام الماضي، تم توفير ما يقرب من ١٦,٧ مليون يورو لصالح مخصصات العائلات الفلسطينية المعوزة في قطاع غزة. استخدمت ايطاليا آلية بيغاس لتمويل دفعات منتظمة في كانون الأول ٢٠٠٨، وستقوم بتمويل الدفعات المنتظمة في آذار ٢٠٠٩. بالنظر إلى الوضع البائس للسكان في غزة، اتفقت المفوضية الأوروبية مع السلطة الفلسطينية لتمويل دفعات نقدية إضافية في آذار ٢٠٠٩. تساهم النمسا أيضا في هذا البرنامج. يتم صرف المخصصات من آلية بيغاس بدون النظر إلى أية اعتبارات سياسية. وتتمتع المفوضية الأوروبية بأنظمة قائمة قوية تضمن وصول الأموال إلى القطاعات المستهدفة.

تعمل المفوضية الأوروبية بشكل نشط للتغلب على قيود تحويل السيولة النقدية من الضفة الغربية إلى قطاع غزة وتقوم بالتخطيط لدفعات في غزة (والضفة الغربية) في شهر حزيران، وأيلول وكانون الأول ٢٠٠٩، بالإضافة إلى الدفعات الإضافية المخطط لها.

تعمل المفوضية الأوروبية مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتقييم ودراسة حالة الأسر التي لم تستفد في السابق من خطة العائلات الفلسطينية الأكثر عوزا، حيث هناك احتمال أن هذه العائلات أصبحت الآن بعد النزاع مؤهلة للاستفادة من المخصصات. سيتم إقامة احتياطي مالي للسماح بدفعات إضافية إلى هؤلاء المستفيدين.

فمن خلال آلية بيغاس، نلتزم بضمان الاستمرار في توفير مخصصات منتظمة وثابتة إلى الأكثر فقرا من شعب غزة في العام ٢٠٠٩ وبداية عام ٢٠١٠. نرحب بجميع الجهات المانحة للمشاركة في هذا البرنامج في العام ٢٠٠٩ (تقديرات تمويل الاحتياجات مذكور في ملحق ١–ب).

٢-١-٣ موظفو الخدمة المدنية والمتقاعدين

تساهم آلية بيغاس كل شهر في دفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية والمتقاعدين في غزة والضفة الغربية. وخلال العام الماضي، وصل معدل المساهمة الشهرية إلى ٢١,٢٥ مليون يورو لصالح حوالي ٧٨,٠٠٠ موظف في القطاع العام ومتقاعد، من ضمنهم ٢٨,٥٠٠ موظف ومتقاعد يعيشون في غزة. لقد جذبت بيغاس تمويل من فنلندا وهنغاريا وايرلندا ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا وسلوفينيا واسبانيا والسويد والمملكة المتحدة. مساهمات بيغاس في هذا الإطار لا تتم على أساس سياسي. تتمتع المفوضية الأوروبية بأنظمة قائمة قوية تضمن وصول الأموال إلى القطاعات المستهدفة.

تواجه السلطة الفلسطينية مصاعب في توفير دفعات الرواتب وتحتاج إلى موارد كبيرة إضافية من أجل الإيفاء بالتزاماتها أمام موظفيها. بالنظر إلى المتطلبات المالية الخارجية للسلطة الفلسطينية، ستواصل آلية بيغاس بايلاء أولوية عالية للمساهمة نحو دفعات الرواتب ومخصصات المتقاعدين في غزة والضفة الغربية خلال العام.

فمن خلال آلية بيغاس، نلتزم بأن يتم دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية لكي يوفروا خدمات عامة حيوية ومنتظمة إلى الشعب في غزة. نرحب بجميع الجهات المانحة للمشاركة في هذا البرنامج في العام ٢٠٠٩ (تقديرات تمويل الاحتياجات مذكور في ملحق ١–ج)

٢-١-٤ الديون المتراكمة

قام الاتحاد الأوروبي واسبانيا بتوفير حوالي ٢٤,٣ مليون يورو إلى السلطة الفلسطينية أثناء العام الماضي لكي تقوم بتسديد الديون المتراكمة لصالح المشاريع التجارية الفلسطينية، منها مبلغ ١٠,٥ مليون يورو ذهبت إلى مستفيدين في غزة. حاليا، تمكنت السلطة الفلسطينية من تغطية هذه الديون المتراكمة بشكل شبه كامل. وفي حال بدأت الديون بالتراكم مرة أخرى، يمكن إعادة إطلاق هذا البرنامج.

خلال الأشهر الاثنا عشر الماضية أي في الفترة من شهر شباط ٢٠٠٨ إلى شهر كانون الثاني ٢٠٠٩، وصل إجمالي الدفعات لصالح برامج الدعم المالي المباشر إلى غزة ٢١٨ مليون يورو، حيث دفعت آلية بيغاس أكثر من ٥٠٪ من هذه الدفعات. بالرغم من الحصار، شكلت آلية بيغاس مصدر فعال للخدمات العامة الأساسية وتدفق السيولة النقدية الحيوية بالنسبة إلى غزة.

في العام ٢٠٠٩، سيستمر الاتحاد الأوروبي، وإذا ما أرادت جهات مانحة أخرى الانضمام، في العمل نحو تعزيز هذه البرامج لمصلحة السكان في غزة. أنظر ملحق ١ حول تفاصيل التمويل الضروري لذلك.

٢-٢ عمليات بيغاس الأخرى التي تفيد سكان غزة وتدعم اللاجئين هناك

٢-٢-١ عمليات بيغاس الأخرى

بالإضافة إلى برامج بيغاس للدعم المالي المباشر، تستخدم المفوضية الأوروبية آلية بيغاس لتوفير الدعم إلى ٢٢ من أصل ٢٩ برنامج تقوم بتنفيذه السلطة الفلسطينية في إطار القطاعات الأربعة التابعة لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. تم تصميم كافة برامج بيغاس لتفيد غزة والضفة الغربية حيثما أمكن آخذين بعين الاعتبار القيود على حرية الوصول إلى قطاع غزة.

- في قطاع الحكم، تدعم برامج بيغاس سيادة القانون وإدارة التمويل العام والدعم الفني إلى المؤسسات الحكومية المركزية؛
- في القطاع الاجتماعي، تدعم بيغاس التعليم والتدريب وتطوير نظام حماية اجتماعية موحد وهادف بشكل واضح؛
- في قطاع الاقتصاد والقطاع الخاص، تنفذ بيغاس برامج دعم رئيسية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم ولصالح الاستثمار في البنية التحتية للتجارة والخدمات؛
- في قطاع تطوير البنية التحتية العامة، تدعم بيغاس استثمارات رئيسية في الكهرباء والمياه وإدارة مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة.

وعندما تسمح الظروف بحرية الوصول والعبور، ستدعم هذه البرامج الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية.

يتوفر لدى المفوضية الأوروبية تمويل جيد للاستثمار في المطار والاستثمار في محطة شمالي غزة لمعالجة المياه العادمة في بيت لاهيا. المشروعان معلقان حاليا لكن الاتحاد الأوروبي مستعد للبدء في المشروعين مرة أخرى بالتعاون مع المجتمع الدولي حالما تسنح الظروف بحرية العبور والوصول إلى القطاع.

٢-٢ اللاجئون

تعتبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من الشركاء الرئيسيين للمفوضية الأوروبية. فمنذ العام ١٩٧١، قام الاتحاد الأوروبي بتوفير مساعدات إنسانية وتنموية إلى اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا. ومنذ العام ٢٠٠٤، ساهم الاتحاد الأوروبي بأكثر من ١٠٠ مليون يورو كل عام إلى عمليات الاونروا. يمثل هذا الدعم المالي، بالإضافة إلى المساهمات من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أكثر من نصف إجمالي موازنة الأونروا الضرورية للاستمرار في تلبية احتياجات ٤,٦ مليون لاجئ.

ما يزيد عن ثلاثة أرباع سكان غزة (١,٤ مليون نسمة) هم من اللاجئين المسجلين، حيث يمثل لاجئو غزة ٢٢,٤٢٪ من إجمالي لاجئي فلسطين المسجلين لدى الاونروا. ومن مجموع مجالات عمليات الاونروا الخمسة، هناك تركيز خاص من قبل الاونروا فيما يتعلق تخفيف الفقر في صفوف اللاجئين، خاصة في غزة. تقوم الاونروا بتنفيذ برنامج محدد في إطار هذا الهدف، الممول بشكل كبير من الاتحاد الأوروبي، لتوفير الغذاء والمساعدات النقدية إلى ما يقرب من ٢٥٥,٤٠٤ لاجئ معوز في جميع المجالات الخمسة.

إضافة إلى ذلك، تقوم الاونروا بتوفير مساعدات طارئة إلى اللاجئين الأكثر احتياجا عند بروز الأزمات (مثل نتائج وتبعات الانتفاضة منذ عام ٢٠٠٠، النزاع الإسرائيلي–اللبناني في العام ٢٠٠٦، والأزمة الأخيرة في قطاع غزة في أواخر عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩). تتألف هذه العمليات الطارئة بشكل رئيسي من توفير المساعدات الغذائية وتوفير الملاجئ وخلق فرص العمل المؤقتة. وتعتبر المديرية العامة للمساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية إحدى الجهات الداعمة الرئيسية لهذه التدخلات الإنسانية.

وهناك مشاريع خاصة تستهدف خطة شبكة الحماية الاجتماعية التابعة للاونروا والصرف الصحي وإعادة تأهيل مخيم غزة أو دعم إلى قطاع محدد مثل التعليم أو المياه العادمة أو الإصلاح المؤسساتي للأونروا التي تأتي لتستكمل الدعم المذكور أعلاه وهي ممولة بشكل رئيسي من قبل الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بخطة شبكة الحماية الاجتماعية للعام ٢٠٠٩، قامت المفوضية الأوروبية بجمع ١٨ مليون يورو من مرفق الغذاء العالمي الخاص بها، وتسعى الآن إلى دورة ثانية من التمويل خلال الربيع القادم مما يرفع إجمالي القيمة إلى ٤٠ مليون يورو التي ستفيد بشكل أساسي اللاجئين في غزة.

٣- برامج بيغاس الجديدة المصممة لتوفير إغاثة فورية إلى شعب غزة

بالإضافة إلى تعزيز برامج بيغاس القائمة، يرغب الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية بإقامة برامج جديدة يمكنها أن تساهم بشكل سريع في تأمين الاحتياجات الطارئة للعائلات المتضررة بسبب النزاع.

إن أنظمة الرقابة والتأكد وفرز المستفيدين التي تنطبق على برامج بيغاس القائمة ستنطبق أيضا على كافة البرامج الجديدة (أنظر ملحق رقم ٤).

٣-١ دفع فواتير الكهرباء

بالنظر إلى التدمير الاقتصادي الذي حصل في غزة بسبب الحصار المشدد الذي استمر منذ تموز ٢٠٠٧ والنزاع الأخير، لا تستطيع معظم الأسر والأعمال التجارية في غزة أن تدفع فواتير الكهرباء. وتقوم السلطة الفلسطينية بدفع تكلفة هذه الفواتير غير المدفوعة على شكل خصميات شهرية من عائدات الجمارك والتخليص الآتية من السلطات الإسرائيلية. إن هذه الخصميات تزيد من أعباء الوضع المالي الخاص بالسلطة الفلسطينية مما يؤدي إلى تقليص قدرات السلطة على توفير الخدمات العامة الأساسية إلى الشعب في غزة والضفة الغربية. فهي تفرض عبئا ماليا ثقيلا غير مباشر على دافع الضرائب في الضفة الغربية للتعويض عن آثار الحصار والنزاع في غزة.

ستقيم بيغاس برنامج جديد لصرف مباشرة إلى شركة غزة لتوزيع الكهرباء على أساس شهري قيمة تكلفة الكهرباء المستوردة من خارج غزة وتباع إلى المستهلكين في غزة.

ستقوم الجهات المانحة المشاركة بتجميع أموالها لهذا البرنامج في حساب فرعي تابع لحساب الخزينة الموحد التابع للسلطة الفلسطينية. وعلى أساس إيصالات تتسلمها شركة غزة لتوزيع الكهرباء من موزعي الكهرباء وبعد أن يتم المصادقة على الإيصالات من قبل مدققي بيغاس، يتم إصدار التفويض بتحويل الكمية المطلوبة من الحساب الفرعي إلى شركة غزة لتوزيع الكهرباء. سيقوم مدققو بيغاس بعملية تدقيق لاحقة عندما تقوم شركة غزة بتسوية الإيصالات.

وخلال هذه العملية، ستقوم شركة غزة لتوزيع الكهرباء بتوزيع الكمية الموازية على أساس نسب معينة على المستهلكين في غزة من خلال مذكرة تسليف تضاف على فواتير الكهرباء الخاصة بالمستهلكين.

سيستمر البرنامج لمدة تسعة أشهر وبعدها سيتم إنهاء تدريجي لمساهمات على مدار فترة تصل إلى تسعة أشهر. خلال مرحلة الإنهاء التدريجي لمساهمات بيغاس، ستقوم شركة غزة لتوزيع الكهرباء بإرسال فواتير إلى المستهلكين لقاء النسبة المتزايدة من كمية الكهرباء المستخدمة فعليا.

وبالتوازي مع ذلك، ستعمل المفوضية الأوروبية بشكل وثيق مع وزارة المالية ومع سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وجهات مانحة معنية أخرى على رسم خطة عمل على المدى المتوسط لتحسين الأداء في مجال جمع إيرادات فواتير الكهرباء حينما تسمح الظروف الاقتصادية في غزة بذلك.

نرحب بجميع الجهات المانحة للمشاركة في هذا البرنامج في العام ٢٠٠٩ (تقديرات تمويل الاحتياجات مذكور في ملحق ١-د)

٣-٢ التحويلات الطبية

توجب نقل المرضى الذين أصيبوا بجراح خطيرة خلال النزاع في غزة إلى العلاج في مستشفيات متخصصة في دول المنطقة وفي الضفة الغربية.

وفي سبيل تغطية تكاليف علاجهم، ستقوم الجهات المانحة المشاركة في برنامج بيغاس لهذا الغرض بإيداع أموال في حساب فرعي تابع لحساب الخزينة الموحد التابع للسلطة الفلسطينية.

ستقوم السلطات الوطنية أو المستشفيات المعنية بتقديم فواتير العلاج والوثائق الداعمة الأخرى إلى وزارة الصحة الفلسطينية. ستقوم المفوضية الأوروبية والسلطة الفلسطينية برسم معايير الأهلية بشكل مشترك في إطار هذا البرنامج. وزارة الصحة التي تقوم بمراجعة شروط الأهلية في إطار البرنامج ستوفر إلى مدققي بيغاس الإيصالات والوثائق الداعمة الأخرى. سيقوم مدققو بيغاس بالتصديق على أهلية الإيصالات في إطار المعايير المقرة للبرنامج وتصدر تقارير دورية حول مجموعات الإيصالات.

وعلى أساس التقارير التي يتم تسلمها، سيتم منح التفويض إلى السلطة الفلسطينية بتحويل من الحساب الفرعي الذي أقيم لهذا الهدف إلى السلطات الوطنية المعنية أو المستشفى المعني قيمة تعادل النفقات المقرة والمصادق عليها.

من ناحية تكاليف تحويل المرضى من غزة إلى المستشفيات في الضفة الغربية (بما يتضمن القدس)، سيتم منح التفويض إلى السلطة الفلسطينية بتسوية الحسابات مباشرة مع المستشفيات المشاركة من الحساب الفرعي.

يمكن توسيع هذا البرنامج إلى المرضى الفقراء الذين يعانون من ظروف صحية خطيرة ومكلفة.

نرحب بجميع الجهات المانحة للمشاركة في هذا البرنامج في العام ٢٠٠٩ (تقديرات تمويل الاحتياجات مذكور في ملحق ١–ه)

٣–٣ الرعاية والاهتمام بالأطفال

يشكل الأطفال نصف عدد السكان في غزة وقد تضرروا بشكل كبير بسبب النزاع.

حصل تدمير كامل لسبعة مدارس في شمالي غزة وتضررت ١٥٧ مدرسة أساسية. أغلقت المدارس في الفترة بين ٢٧ كانون الأول و٢٤ كانون الثاني مما أدى إلى فقدان حوالي ٥٤٠,٠٠٠ طالب من رياض الأطفال إلى الجامعات فرصة الاستفادة من البرامج التعليمية الخاصة بهم.

وقامت مجموعة التعليم تحت قيادة مشتركة من اليونيسيف وتحالف إنقاذ الطفل بتنسيق عمليات تقييم سريعة للاحتياجات وقدمت قائمة شاملة تضم ١٧ مشروع طارئ إلى المناشدة الطارئة لغزة بقيمة إجمالية وصلت إلى ٤٦ مليون دولار أمريكي. وتتضمن هذه المشاريع حملات العودة إلى المدارس وإصلاحات على نطاق مصغر وتوفير مساحات مؤقتة للتعليم وأثاث، بالإضافة إلى معدات التدريس والتعلم، ودعم نفسي–اجتماعي إلى المتعلمين والمربين، ومعدات ومرافق للنشاطات الترفيهية، بالإضافة إلى دعم وبناء قدرات الموظفين في قطاع التعليم على كافة المستويات.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل غياب الأمن الغذائي للأطفال إحدى مكامن القلق، وقد تم اكتشاف مجموعة تضم ٨,٦٥٠ طفل يعانون من حالات سوء تغذية خطيرة ما قبل الأزمة. ويتوقع أن يرتفع هذا الرقم، ومن الضروري توسيع مشاريع التغذية في المدارس ودعم الهيكليات الصحية المحلية لكي تتمكن من التعامل مع حالات سوء التغذية الحادة.

وهناك أيضا مشروع استجابة نحو حماية الطفل يهدف لمنع تعريض الأطفال إلى عنف إضافي، وضمان وجود آليات وخدمات للتعامل مع هذا العنف، بالإضافة إلى رفع وتيرة المعرفة والوعي حول موضوع المواد المتفجرة من مخلفات الحرب. ستتضمن النشاطات توفير الحماية الاجتماعية وبرامج الوصول والتفاعل مع الأطفال في أماكن تجمعهم ودعم الأطراف المشاركة في توفير الحماية إلى الطفل وتوفير مناطق آمنة للعب.

توفر المناشدة الطارئة لغزة العناصر التي ستشكل الأساس لتطوير استجابة شاملة للأطفال في غزة في إطار خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. سيساعد الدعم عبر آلية بيغاس في تحريك وإيجاد وتسيير الأموال إلى تلك البرامج، خاصة البرامج التي تهدف إلى تقوية الهيكليات التعليمية والصحية الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، ستقوم بيغاس بتنظيم عملية صرف دفعات نقدية إضافية بقيمة ٢٠٠ يورو في حزيران وأيلول من أجل مساعدة العائلات الفلسطينية الأكثر عوزا في غزة (أنظر قسم ٢–١–٢ أعلاه) من أجل تغطية النفقات المتكررة (الغذاء، الصحة، المعدات، نفقات المدارس، الخ).

نرحب بجميع الجهات المانحة للمشاركة في هذا البرنامج في العام ٢٠٠٩ (تقديرات تمويل الاحتياجات مذكور في ملحق ١–و)

٤- برامج بيغاس الجديدة المصممة لتغطية الفترة بين الإغاثة الفورية والإنعاش وإعادة البناء

سيقوم الاتحاد الأوروبي بإقامة برنامجين جديدين في إطار آلية بيغاس لصالح تعويض المشاريع التجارية حيث يهدف البرنامج الأول للتعويض الفوري مما يمنح دفعة سريعة إلى الاقتصاد وحماية التشغيل، فيما يهدف البرنامج الثاني في مرحلة لاحقة لتطوير مجال الخدمات المالية والخدمات الأخرى المتاحة أمام المشاريع التجارية بالنظر إلى الاحتياجات المحددة لاقتصاد غزة وتهدف أيضا إلى الإنعاش الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة.

٤-١ بيغاس من أجل مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم

لحق ضرر كبير على المشاريع التجارية الصغيرة، مثل المحال التجارية وورشات العمل والجمعيات الزراعية الصغيرة فيما حصل تدمير كامل لعدد كبير من المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم. يمكن لهذا النوع من المشاريع أن يلعب دورا حيويا في التخفيف الفوري لاعتماد سكان غزة على المساعدات وإرساء الخطوات الأولى نحو استعادة النشاطات التجارية. لكن لا يتوقع من هذه المشاريع أن تتمتع بمكانة تسمح لها بالحصول على قروض على شكل قروض بنكية اعتيادية أو قروض صغيرة الحجم.

تتعاون السلطة الفلسطينية مع المفوضية الأوروبية لتطوير برنامج يتم من خلاله التعويض عن الأضرار التي لحقت بالمباني والأراضي والمحاصيل والمعدات الكبيرة على شكل منحة لمرة واحدة. يمكن للخسائر الاقتصادية التي لحقت بالمشاريع التجارية التي لم تتأثر بشكل مباشر من النزاع والتي تضررت بفعل الحصار وتأثرت بالنزاع بشكل غير مباشر أن تكون مؤهلة أيضا للتعويض في مرحلة لاحقة.

ستقوم المفوضية الأوروبية وجهات مانحة مشاركة أخرى بإقامة صندوق تشرف عليه السلطة الفلسطينية في إطار حساب فرعي مدر للفائدة من أجل تعويض المشاريع التجارية عن الأضرار التي لحقت بها خلال النزاع.

تقوم السلطة الفلسطينية بإنشاء قاعدة بيانات للمشاريع التجارية التي تضررت من النزاع والقيمة المالية للضرر. توفر المفوضية الأوروبية مساعدات فنية متخصصة لهذا العمل، بما يتضمن التأكد من البيانات على أساس التدقيق الميداني لعينة من قاعدة البيانات. ستقوم السلطة الفلسطينية، بالتشاور مع المفوضية، بإعداد معايير موضوعية لأهلية التعويض في إطار البرنامج. وعلى أساس الطلبات المقدمة للحصول على منحة تعويض إلى السلطة الفلسطينية عبر البنوك التجارية، ستصدر السلطة الفلسطينية بشكل منتظم قائمة بالمستفيدين الذين استوفوا الشروط والمعايير والمبالغ المقترحة للتعويض. ستوفر بيغاس إلى السلطة الفلسطينية مساعدات فنية خاصة لإدارة هذا الملف.

وعلى أساس القائمة المزودة، سيقوم مدققو بيغاس بالتالي:
١- التحقق من تقديم الطلب بالشكل الصحيح طبقا للمعايير المتفق عليها في إطار البرنامج التابع للسلطة الفلسطينية؛
٢- وعلى أساس النتائج التي يصلون إليها طبقا للبند أعلاه، يصدرون تقرير على كل قائمة تزود لهم.

وبعد تسلم وفحص تقرير المدققين، ستمنح المفوضية الأوروبية تفويض إلى السلطة الفلسطينية بتحويل الأموال إلى المصارف التجارية الشريكة من أجل توفير دفعات[١] التعويض بشكل مباشر إلى المستفيدين وذلك يخضع لتوفير الأموال من الجهات المانحة إلى البرنامج.

سيقوم مدققو بيغاس بعمل تدقيق لاحق لكل قائمة.

نرحب بجميع الجهات المانحة للمشاركة في هذا البرنامج في العام ٢٠٠٩ (تقديرات تمويل الاحتياجات مذكور في ملحق ١-ز)

[١] إن دفعات التعويض التي توفر عبر أموال الجهات المانحة لن تؤثر بأي شكل على الحقوق القانونية لأصحاب المشاريع التجارية للمطالبة بتعويضات.

٢-٤ بيغاس من أجل الإنعاش الاقتصادي وتوليد فرص العمل

يعتمد الإنعاش الاقتصادي بشكل أساسي وفوق كل اعتبار على فتح المعابر وإعادة إحياء التجارة الاعتيادية. لكن المشاريع التجارية المدمرة تحتاج أيضا إلى قرض جديد وأساليب جديدة لتطوير أعمالها التجارية في المستقبل. وفي نفس الوقت، يمكن توفير فرص عمل مؤقتة عبر برامج الجهات المانحة، إلا أن القطاع الخاص سيخلق فرص عمل دائمة جديدة في غزة في المستقبل.

وخلال أعمال تقييم الأضرار من قبل السلطة الفلسطينية والمفوضية الأوروبية، سيقوم الخبراء من السلطة الفلسطينية والمفوضية الأوروبية بالعمل بشكل وثيق مع رجال الأعمال والمؤسسات التجارية والبنوك لتطوير برنامج بيغاس الهادف إلى توفير الدعم الضروري لاستدامة إنعاش وتطوير القطاع الخاص، مركزين بشكل رئيسي على قطاع المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.

سيستخدم البرنامج قطاع المصارف الفلسطيني ومؤسسات مالية أخرى، بالإضافة إلى بناؤه على تجارب وموارد البرامج القائمة الناجحة وتعديل البرامج لتتلاءم مع الاحتياجات المحددة لاقتصاد غزة. وتحديدا، يعتبر صندوق ضمان القروض الفلسطيني–الأوروبي المدعوم من بيغاس مثالا على نجاح صندوق ضمان القروض العامل في الأراضي الفلسطينية المحتلة الأمر الذي سيجعله نقطة البداية.

ويعمل هذا الصندوق عبر المصارف المحلية ويوفر ضمان للقروض التي تقدمها المصارف إلى المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم لصالح النفقات الرأسمالية والرأسمال التشغيلي. يساعد الصندوق في استقرار الاقتصاد الفلسطيني ويحمي التشغيل والدخل في القطاع الخاص من خلال الحفاظ على هيكليات اقتصاد السوق في قطاع المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم والقطاع المالي. المجموعة المستهدفة من قبل الصندوق هي المشاريع التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تشغل عدد لا يتعدى ٢٠ موظف، وقد تم تحديد السقف الأعلى للقرض بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وعادة ما لا تتوفر للمقترضين ضمانات بنكية كافية لكن لديهم خطة تجارية لتوليد تدفق النقد لسداد القرض. ويوفر الصندوق ضمان بقيمة ٦٠٪ من القرض الأساسي و٦٠٪ من قيمة الفائدة خلال الأشهر الثلاث الأولى من موعد استحقاق القروض. وبشكل إجمالي، تم توفير ضمانات إلى ٧٠٠ قرض بقيمة إجمالية وصلت إلى ١٩ مليون دولار أمريكي. لكن تم توفير ضمان لقرض واحد فقط في غزة بسبب الصعوبات الحالية عند العمل هناك. وما زالت المفاوضات مستمرة مع بنوك شريكة جديدة محتملة مع النظر إلى توسيع التغطية الجغرافية للبرنامج.

وعند تعديل هذا البرنامج أو تصميم نافذة تكميلية إلى غزة، فان المشاكل الواجب التعامل معها عند تصميم البرنامج تتضمن:

- نقص الضمانات أو ضعف التغطية النسبي لمشاريع غزة؛
- عدم القدرة على خدمة القروض الحالية؛
- ضرورة إعادة توجيه الإنتاج إلى أسواق جديدة أو نشاطات ذات قيمة مضافة أعلى.

سيعمل الاتحاد الأوروبي أيضا على فحص احتياجات برامج تمويل القروض الصغيرة القائمة للتعامل مع الاحتياجات المحددة للمشاريع التجارية صغيرة الحجم.

نرحب بجميع الجهات المانحة للمشاركة في هذا البرنامج في العام ٢٠٠٩ (تقديرات تمويل الاحتياجات مذكور في ملحق ١–ح)

٥- برامج بيغاس الجديدة المصممة للاستثمار العام وإعادة البناء

إن الظروف على الأرض لا تسمح بتنفيذ نشاطات محددة لصالح إعادة بناء البنية التحتية المادية والاقتصادية–الاجتماعية المدمرة في غزة.

لكن تتمتع آلية بيغاس ببند استثمار عام قوي (للبنية التحتية والمعدات) الذي سيقام حالما تسمح الظروف لخدمة الجهات المانحة التي ترغب في المشاركة في إعادة الاعمار. وقد أقيمت مشاريع الاستثمار العام الحالية التابعة لبيغاس بشكل أساسي في إطار برنامج التنمية المجتمعية التابع للسلطة الفلسطينية وتعتمد على الأثر المباشر وتوليد التشغيل كعوامل مهمة في تحديد وتنفيذ المشروع.

تقديرات الموازنة التنموية الأصلية في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية أخذت بعين الاعتبار تقييم واقعي لوفرة التمويل الخارجي للنفقات الجارية والتنموية خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٠ لكنها لم تدرج الاحتياجات الآنية التي برزت نتيجة الهجوم الإسرائيلي على غزة. وبالنظر إلى ذلك، سيتم مراجعة موازنة العام ٢٠٠٩. وكانت قد بدأت السلطة الفلسطينية بالإعداد لتمرين التشاور حول خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية والموازنة التنموية لعام ٢٠٠٩ من اجل المساعدة في التأكد من البرامج والمشاريع التنموية الحالية وترتيبات التمويل من الجهات المانحة والحصول على توقعات وتقديرات أكثر واقعية للصرف للفترة ٢٠٠٩–٢٠١١.

وفي نفس الوقت، تعمل المفوضية الأوروبية عبر آلية بيغاس ومن خلال التعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية على إجراء تقييم معزز للأضرار الذي سيبني على تقييم السلطة الفلسطينية للاحتياجات السريعة نحو الإنعاش المبكر في غزة من أجل تحديد وتطوير برامج محددة يمكن تمويلها عبر آلية بيغاس في إطار خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية المراجعة. لن تقتصر البرامج على إصلاح الأضرار التي حدثت خلال النزاع (بالرغم من أولوية ذلك) لكنها ستتضمن مشاريع طويلة المدى لكي تستطيع التعامل مع سنوات من نقص الاستثمار في البنية التحتية العامة في غزة. وتتضمن المجالات التي ستركز بيغاس خبراتها والقيمة المضافة الخاصة بها التالي:

- **الكهرباء**: إن الشبكة مجزأة إلى عدة أنظمة توزيع ومستوى عال من الاعتماد على إسرائيل. تقوم بيغاس حاليا بتوفير بعض المعدات الضرورية للإصلاح الطارئ لشبكة التوزيع. يمكن أن تكون محطة غزة للطاقة أكثر فعالية إذا ما تم تشغيلها على الغاز كما تشير النوايا. يتوقع مستقبلا استثمارات إضافية في إطار خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية تحت برنامج الاستثمار في قطاع الكهرباء الذي سيركز على تحديث الشبكات ومراكز التحكم وتركيب عدادات للدفع المسبق.

- **إدارة النفايات الصلبة**: إن نقص مواقع مكب النفايات المناسبة ومعدات إدارة النفايات تعتبر مشكلة مزمنة وهناك الركام الذي نتج عن النزاع مما يفاقم من التحدي. يركز برنامج إدارة النفايات الصلبة على تطوير إدارة نفايات مستدامة ويمكن تحمل مصاريفها في المناطق المختلفة في عدد صغير من المواقع الإستراتيجية والتي يسهل الوصول إليها، وهناك المشاريع المخطط لها في غزة الآن التي تحتل أولوية عليا أكثر من أي وقت مضى.

- **إدارة المياه والمياه العادمة**: يعتبر هذا الموضوع مسألة رئيسية في ظل محدودية توفير المياه وسوء جودة تلك المياه. إن البنية التحتية للمياه العادمة في شمالي غزة تعتبر م شكلة، بالإضافة إلى مشكلة ملوحة المياه. محطات المعالجة لا تعمل أو أنها ليست فعالة بشكل كاف ويتم إلقاء ٦٠٪ من المياه العادمة غير المعالجة في البحر مقابل سواحل غزة. إن بركة المياه العادمة في بيت لاهيا تعتبر بندا رئيسيا في برنامج إدارة المياه والمياه العادمة في إطار خطة

الإصلاح والتنمية الفلسطينية التي تتضمن أيضا إعادة تأهيل الشبكات وآبار جديدة، بالإضافة إلى السياسات والتنسيق والقدرات التنظيمية والهندسية.

- **الطرق**: لقد تضررت شبكة الطرق بشكل كبير خلال النزاع وهي أصلا كانت في وضع مزر. تعتبر عمليات إصلاح الطرق أمرا ضروريا للإنعاش المبكر وسيعمل ذلك على تعزيز دعم آلية بيغاس في سبيل معاودة نشاطات القطاع الخاص. سيتم تحديد المشاريع في إطار برنامج خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية تحت عنوان « تحسين الطرق ».

اعتمادا على التقييم المعزز وبعد تنسيق إضافي ما بين الجهات المانحة في إطار توجيهات السلطة الفلسطينية، سيتم النظر إلى المعابر الحدودية والمباني العامة كمجالات للدعم حالما تسنح الظروف لذلك. وفي حال شحت الموارد المالية لبرنامج إعادة اعمار المنازل المقترح، يمكن للجهات المانحة أن تستخدم بيغاس للتمويل المباشر إلى البرنامج.

يوجد نموذجان محددان إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولكافة الجهات المانحة الأخرى[٢].

٥-١ مساهمات إلى مرفق البنية التحتية الجماعي

ستقوم الجهات المانحة بإيداع أموال إلى الاستثمار العام في حساب فرعي واحد تابع لحساب الخزينة الموحد التابع للسلطة الفلسطينية. إن استخدام هذه الأموال سيكون محكوم من قبل مذكرة التفاهم الموحدة (أنظر ملحق رقم ٦) التي تم التوصل إليها بين الجهات المانحة والمفوضية الأوروبية من جانب والجهات المانحة والسلطة الفلسطينية من الجانب الآخر. وفي حال رغبت الجهات المانحة فيمكنها الإشارة إلى قطاع (على سبيل المثال الطاقة، المياه، المواصلات) تريد تخصيص أموالها له في إطار البرنامج: وبالنظر إلى حقيقة تجميع التمويل في مرفق واحد، لن يكون بالإمكان تخصيص التمويل إلى مشروع محدد.
وبعد ذلك ستكون السلطة الفلسطينية مسؤولة عن كافة المراحل في تحديد المشروع وطرح المناقصة والتعاقد والإشراف على التنفيذ من قبل المقاولين. يتم تحديد المشروع من قبل لجنة توجيهية تتكون من المفوضية الأوروبية والسلطات المعنية في السلطة الفلسطينية: يمكن للجهات المانحة حضور اجتماعات اللجنة التوجيهية كمراقبين. وفي كل الأحوال، يتم نقل وقائع جلسات اللجنة التوجيهية إلى الجهات المانحة المشاركة.

سيقوم مدققو بيغاس بتنفيذ إجراءات رقابة وتحقق ما قبل وما بعد العمليات في إطار هذا البرنامج.

٥-٢ مساهمات من قبل جهة مانحة منفردة إلى مرفق بنية تحتية

في حال وجود تبرعات تزيد عن ١٠ مليون يورو فقط، يمكن لجهة مانحة منفردة أن تودع الأموال للاستثمار العام في حساب فرعي مرقم تابع لحساب الخزينة الموحد التابع للسلطة الفلسطينية لإيداع الأموال من الجهة المانحة المعنية. إن استخدام هذه الأموال سيكون محكوم من قبل مذكرة التفاهم الموحدة (أنظر ملحق رقم ٦) التي تم التوصل إليها بين الجهة المانحة والمفوضية الأوروبية من جانب والجهة المانحة والسلطة الفلسطينية من الجانب الآخر. وفي حال رغبت الجهة المانحة فيمكنها الإشارة إلى قطاع (على سبيل المثال الإسكان، الطاقة، المياه، التعليم) تريد تخصيص أموالها له في إطار البرنامج.

وبعد ذلك ستكون السلطة الفلسطينية مسؤولة عن كافة المراحل في تحديد المشروع وطرح المناقصة والتعاقد والإشراف على التنفيذ من قبل المقاولين. يتم توفير المساعدة الفنية إلى السلطة الفلسطينية عبر آلية بيغاس. يتم تحديد المشروع من قبل لجنة توجيهية تتكون من المفوضية الأوروبية والسلطات المعنية في السلطة الفلسطينية: يمكن للجهة المانحة حضور اجتماعات اللجنة التوجيهية كمراقب. يتم نقل وقائع جلسات اللجنة التوجيهية إلى الجهة المانحة.

سيقوم مدققو بيغاس بتنفيذ إجراءات رقابة وتحقق ما قبل وما بعد العمليات في إطار هذا البرنامج.

نرحب بجميع الجهات المانحة للمساهمة في برامج الاستثمار العام وإعادة البناء في إطار أي من النموذجين (تقديرات تمويل الاحتياجات مذكورة في ملحق ١–ط)

[٢] يجب التنويه هنا أن نفس الآليات متوفرة إلى الجهات المانحة التي ترغب في المساهمة إلى مشاريع البنية التحتية في الضفة الغربية.

تصوير :
بياتريس سوزو، أليكس دي موني، نوالا هووي، رولا حلواني، صوفيا ألبرتسن، موفت مطر، المفوضية الأوروبية، مجموعة الإدارة الدولية، وكالة تشغيل وإغاثة اللاجئين (اونروا)